الثورة
الخميس 12 شوال 1433هـ 30 اغسطس 2012م العدد (17453)

المانحون

هل ينقذون الاقتصاد اليمني من الانهيار؟

□ بعد تأجيل لأكثر من مرة لمؤتمر المانحين الخاص باليمن تستضيف العاصمة السعودية الرياض الاجتماع الاستشاري مطلع شهر سبتمبر كاستعراض تمهيدي لمناقشة استعداد الحكومة اليمنية لما ستعرضه على المؤتمر المقرر عقده في يوم ٢٧ من الشهر نفسه فخبراء الاقتصاد ومسؤولون حكوميون يبدون تفاؤلهم من المؤتمر باعتباره سيمثل طوق نجاة للاقتصاد من الانهيار ، لكنهم في نفس الوقت يبدون تخوفهم من انهيار محتمل للاقتصاد اليمني في حال استمرار مماطلة المانحين.

كثير هي المساعدات والقروض التي أعلن مجتمع المانحين تقديمها لليمن في مؤتمر لندن ٢٠٠٦م والتي تجاوزت خمسة مليارات دولار ورغم مرور نحو ٦ سنوات على المؤتمر إلا أن المستوعب منها لم يتجاوز١٠٪. والآن يحضر لعقد مؤتمر آخر نهاية الشهر القادم لنفس الغرض وهو ما يثير تساؤلات عن جدوى عقد مثل هذه المؤتمرات إذا كانت البالغ المعلن عنها مجرد حبر على ورق إما لعجز الحكومة اليمنية على استيعابها أو مماطلة الممولين في تقديمها أو اشتراط تقديم هذه المساعدات بمطالب معينة تفرضها الدول على اليمن.

ويرى الدكتور عبدالله المخلافي وكيل وزارة المالية وأستاذ العلوم المصرفية بجامعة تعز أن دعم المانحين لليمن ضرورة تنموية ، لأنه في ظل بقاء اليمن في وضعها الاقتصادي المتردي قد يؤثر ذلك سلباً على دول الخليج بشكل مباشر ، وبالتالي فإن دعم دول الخليج لليمن مسألة لا نقاش فيها .

انقاذ

ويدعو مستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور طه الفسيل دول الخليج والمانحين إلى القيام بتدخل عاجل لإنقاذ الاقتصاد اليمن من الانهيار.

ويطالب الدكتور الفسيل بتقديم دعم مباشر يصل إلى ١٠ مليارات دولار للعام ٢٠١٢م وبدون شروط وبصورة مباشرة من خلال التدخل المباشر .

ويقول: إن الأوضاع الاقتصادية الحرجة في اليمن تتطلب تدخلاً عاجلاً من قبل المانحين وفي مقدمتهم دول الخليج، مؤكدا على ضرورة التفريق بين المساعدات العاجلة التي تحتاجها اليمن من خلال تدخل مباشر وسريع ، وبين الحاجة لإنشاء صندوق دولي لدعم اليمن ،لأن إنشاء مثل هذا الصندوق يحتاج إلى إجراءات طويلة لتشغيله ، وبالتالي يمكن الإعداد لهذا الصندوق خلال العام الجاري .بينما المساعدات ينبغي أن تضخ سريعاً.

ويضيف : الوضع الاقتصادي في اليمن لا يحتمل التأجيل للمساعدات ،وأي تباطؤ في دعم اليمن قد يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بل وقد يقود إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في اليمن .

ويواصل حديثه بالقول: إذا كانت المبادرة الخليجية قد أسهمت في الحد من انزلاق اليمن إلى مهاوي الأهلية ،إلا أن تنفيذها لا يقتصر على الجانب السياسي ، وإنه يجب أن يمتد إلى الجانب الاقتصادي ،وأن يتم تنفيذ هذين المسارين بشكل متوازٍ حتى يشعر الناس أن هذه المبادرة كانت لها آثار ايجابية انعكست على حياتهم المعيشية والاقتصادية .

ويشير إلى أن الاقتصاد يعاني من ظروف صعبة ، وأوضاعه غير مطمئنة ويتمثل ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور الأوضاع الإنسانية وخاصة في بعض المناطق . كما تتمثل صور التدهور في عجز الموازنة العامة للدولة، وتدهور ميزان المدفوعات ، وتراجع الاستثمارات المحلية والخارجية ، وكل ذلك انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي .

ويضيف الدكتور الفسيل : هذا الوضع يستدعي دعماً عاجلاً لوضع حد للتدهور ، وفي نفس الوقت محاولة إنعاش الاقتصاد وأعادته إلى المسار الصحيح والآمن .

ويقترح مستشار وزارة الصناعة والتجارة بأن يتم تخصيص المساعدات العاجلة وتقديمها للمساعدات الإنسانية الضرورية وبصورة خاصة توفير المواد الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح ،والدعم المباشر للموازنة العامة للدولة ، ودعم ميزان المدفوعات ، ودعم سعر الصرف، وذلك من خلال إيداع ودائع بنكية تساهم في زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي خاصة بعد التدهور الذي حصل في عام ٢٠١١م ، بالإضافة إلى تمويل برامج عاجلة تساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي .

بطء

البنك الدولي بصنعاء كشف عن أن التقدّم في عملية تنفيذ التعهّدات التي تمخّض عنها مؤتمر المانحين بلندن عام ٢٠٠٦م لا يزال بطيئاً. وذكر البنك الدولي في تقريره الذي أصدره حديثاً أن هذه التعهّدات توقّفت عند مبلغ ٥,٧ مليار دولار شاملة التعهّدات الإضافية التي تم الحصول عليها بعد اجتماع اللجنة التشاورية «مؤتمر لندن». وقال: إن الصرف من هذه المصادر المتعهّد بها بطيء حيث لم يتم صرف سوى ٥٤٨ مليون دولار أي أقل من ١٠٪ من إجمالي مبلغ التعهّدات.

ولفت التقرير إلى أن ٥٥٪ من هذه التعهّدات تم الحصول عليها على شكل منح والباقي على شكل قروض ميسّرة، وتشكّل مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في هذه التعهّدات ما يصل إلى ٤٧٪ أي ٢,٧ مليار دولار والتقدّم البطيء يعكس بشكل جزئي التأخّر الطبيعي في تنفيذ المشاريع، ولكن السلطات أشارت أيضاً إلى أن إجراءات التنفيذ المعقّدة زادت من بطء التقدّم الذي تم إحرازه». وتوقّع التقرير أن تتحسّن المصروفات بشكل كبير في المستقبل نتيجة لمؤتمرات المانحين الأخيرة

تطوير

ويسعى المانحون إلى تعزيز المناخ الاستثماري في اليمن من خلال تقديم المعونات المالية والفنية لليمن لتطوير البنية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري في كافة المجالات ذات العلاقة (التشريعية، النظم والإجراءات، والبناء المؤسسي). ورفع كفاءة العاملين ومهاراتهم في المؤسسات ذات العلاقة، وبالذات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتقوية البنية الأساسية عن طريق مسارين أساسيين، يتمثل الأول في زيادة الإنفاق العام في مشاريع وخدمات البنية الأساسية، ويتمثل الثاني في توفير كافة الظروف المناسبة والملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تساعد على زيادة الترابط والتكامل مثل خطوط النقل والاتصالات والطرق، كما دعت إلى تشكيل مجموعات عمل من كل من الجهات والوزارات ذات العلاقة في اليمن والأمانة العامة للمجلس وإداراتها المختصة تقوم بتحديد السياسات والإجراءات والإصلاحات التي يجب على الحكومة اليمنية القيام بها بصورة واضحة ومجدولة زمنيا، في الوقت نفسه يمكن أن تشكل هذه المجموعات أو بعضها نواة لإطار مؤسسي يعمل مستقبلاً على مساعدة ودعم التكامل الاقتصادي.

تقريب

ويؤكد البنك الدولي أن الهدف الأساسي من المساعدات والمنح المالية والفنية التي سيتم تقديمها لليمن يتمثل في تقريب المستوى الاقتصادي والتنموي والمعيشي في اليمن إلى الحد الأدنى من المستويات المساعدة حالياً في دول المجلس وذلك من خلال تحسين البنية الأساسية وتطوير الموارد البشرية ودعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، كما يتضمن التكامل الاقتصادي أربعة أوجه (أو مجالات) أساسية تتمثل في التكامل التجاري في السلع والخدمات والتكامل المصرفي والمالي (تكامل أسواق النقد ورأس المال) والتكامل في أسواق العمل.

حجم الأموال المعطلة في البنوك كافية لتوفير 519 ألف فرصة عمل

الثورة/عبدالله الخولاني

قدرت دراسة علمية حجم الأموال المعطلة في المصارف التجارية والإسلامية عن الاستثمار بمبلغ ١،٠٣٧,٣ مليار ريال، مشيرة إلى أن هذه الاموال كافية لخلق ٥١٩ ألف فرصة عمل.

وأكدت الدراسة أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، بينما تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية، ويفسر ارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٤٪ إلى ٣٢,٧٪ بسبب أزمة السيولة والركود الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدني مستوى استخدام الموارد.

ووفقا للدراسة المقدمة للمؤتمر الاقتصادي اليمني والتي أعدها الدكتور محمد جبران فقد بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ٣٪ خلال الفترة باستثناء عام ٢٠٠٥م الذي ارتفع إلى ٥,٧٪، وهذا المعدل المتواضع لا يحقق أي نمو لفرص عمل جديدة يمكن أن يستوعبها الاقتصاد اليمني، فضلاً عن تراجع مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي مع أنهما من القطاعات كثيفة العمالة، وبالتالي لا بد من حشد الطاقات في هذين القطاعين لكي يساهما في نمو الاقتصاد اليمني وخلق فرص عمل جديدة.

لجنة المناقصات بصعدة تستعرض عدداً من المشاريع التنموية بالمحافظة

□.. صنعاء/سبأ/..

ناقشت لجنة المناقصات بمحافظة صعدة في اجتماعها أمس بحضور قيادة السلطة المحلية عدداً من المواضع المدرجة بجدول اعمالها.

واستعرض الاجتماع المشاريع المعلنة في المناقصة رقم) ١ (لسنة٢٠١٢ م .. كما ناقش عدد من الدراسات الاولية لمسح بعض الطرق الفرعية في مديريات منبه، رازح ، حيدان، وساقين بالإضافة إلى مشاريع الطرق المركزية المتعثرة في بعض المديريات.

وأكد الاجتماع على ضرورة تنفيذ مشاريع الطرق في المديريات خصوصاً المناطق الجبلية الوعرة باعتبارها شريان الحياة والوسيلة الاولى للتواصل بين المديريات ومركز المحافظة التي تتوفر فيها الخدمات التي قد تنعدم في بعض المديريات.

كما ناقش الاجتماع عدداً من الاعمال الاضافية والترميمات لعدد من المدارس في مديريات صعدة ، الحشوة، وكتاف البقع. وكان الاجتماع قد استعرض محضر جلسته السابقة واقره.

بتكلفة تقديرية 9 مليارات ريال

تنفيذي ريمة يقر الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للعام القادم

□.. ريمة/سبأ/..

اقر مكتب التنفيذي بمحافظة ريمة في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ علي سالم الخظمي ،الإطار العام والمحددات الفنية والمالية لمشروع الموازنة العامة للسلطة المحلية وأجهزتها الحكومية للعام المالي القادم٢٠١٣م .

ويتضمن مشروع الموازنة جميع المتغيرات والزيادات إنفاقا وإيرادا بشقيها نفقات جارية و رأسمالية استثمارية وبرقم إجمالي تقديري يبلغ نحو ٩ مليارات ريال ، فيما تبلغ النفقات الفعلية للموازنة العامة للسلطة المحلية وأجهزتها الحكومية للنصف الأول من العام الجاري مليارين و٧٨٥ مليون ريال.

واطلع الاجتماع على مستوى تنفيذ المشاريع ذات الطابع المحلي ومدى التزام الشركات المنفذة بالشروط والمعايير الفنية.

وتطرق الاجتماع إلى ما تضمنه البرنامج الاستثماري المركزي للمحافظة من مشاريع خاصة المشاريع المتعثرة في مجالات الطرق الزراعية والتعليم والصحة والكهرباء والطاقة والمياه وغيرها من مشاريع البنية التحتية والأساسية .

وأكد الاجتماع على ضرورة الالتزام بالضوابط العامة للأجهزة الحكومية بما يضمن تأدية المهام على أكمل وجه.

الخطوط الجوية القطرية ترفع معدل رحلاتها إلى اليمن

● **الثورة/إياد الموسمي**

عاودت الخطوط الجوية القطرية، الناقل الوطني لدولة قطر، تسيير ثلاث رحلات بين الدوحة وصنعاء كانت قد ألغتها في وقت سابق نظراً لعدم استقرار الأوضاع السياسية في اليمن حيث قامت بتخفيض معدل رحلاتها إلى اليمن إلى أربع رحلات أسبوعيا في أكتوبر ٢٠١١م، وقررت إعادة تسييرها مع عودة الاستقرار إلى البلاد.

وبتلك الرحلات الثلاث يرتفع معدل رحلات القطرية إلى اليمن إلى رحلات يومية كخطوة توفرها القطرية للمسافرين من وإلى اليمن بهدف السياحة أو العمل وخيارات واسعة ومرونة أكثر في السفر، إضافة إلى روابط جوية ممتازة للعديد من الوجهات التي تتميز بها شبكة خطوطها العالمية والتي تضم ١١٨ وجهة من بينها نيويورك وواشنطن وهيوستن وساو باولو ولندن وباريس وفرانكفورت.

وأوضح وائل صبري الخالدي، مدير العمليات التجارية في الشركة فرع اليمن ، أن السعة الإضافية ستعود بفائدة كبيرة على المسافرين من اليمن إلى مختلف الوجهات حول العالم.

مؤكدا ان الخطوط الجوية القطرية تعمل باستمرار على تقييم خطوطها الحالية وزيادة سعتها حسب طلب المسافرين وإعادة معدل رحلاتها إلى اليمن بمعدلها المعتاد بعد ذلك الانقطاع الوجيز.

إفراغ 38 ألف طن من القمح بميناء المعلا بعدن

□.. عدن /سبأ/..

أفرغ في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس ٣٨ ألفاً و ٧٠طنا من مادة القمح الواصلة من أحد الموانئ الاسترالية.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)على نسخة منها أن شحنة القمح والمخصصة لمصنع صوامع الغلال بعدن سيوزع جزء منها لمحافظات الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه مادة.

وكانت أرصفة المعلا شهدت تفريغ ٢٧ ألفاً و ٧١٢طناً من الأخشاب والسكر والأرز منها ٧ آلاف طن من الأخشاب واصلة من تركيا و ١٠آلاف و ٧١٢طناً من السكر والأرز للتسويق المحلي.

إزالة المخلفات من أحياء وشوارع ذمار

ذمار/ سبأ

دشن صندوق النظافة والتحسين بذمار أمس حملة إزالة المخلفات من الأحياء والشوارع الرئيسية بمدينة ذمار في إطار تحسين المظهر الجمالي للمدينة والاهتمام بالوضع الصحي والبيئي والحد من انتشار الأمراض.

وأوضح مدير الصندوق حيدر احمد سودان لـ (سبأ) أن الحملة تهدف إلى رفع المخلفات المتراكمة من مختلف الأحياء والشوارع الرئيسية والفرعية بمدينة ذمار وأن الصندوق قسم المدينة إلى ستة مناطق حيث بدأت الحملة في الأحياء الجنوبية من المدينة على أن تشمل الحملة مختلف المناطق..لافتا إلى أن الحملة تنفذ من قبل العاملين في صندوق النظافة والتحسين مسنودة بالمعدات والآليات من الغرافات والناقلات موزعة على مختلف المناطق.

وأشار إلى أن الحملة سترفع يوميا ما بين ١٠٠ و١٥٠ طناً من المخلفات والتي تراكمت خلال الفترات السابقة والتي أثرت سلبا على الوضع الصحي والبيئي والمظهر الجمالي للمدينة.

ودعا سودان المواطنين إلى التعاون مع عمال النظافة ووضع المخلفات في مكانها المخصص حتى يتسنى رفعها والحد من الأمراض التي تخلفها.